

Distr.: General
9 October 2003
Arabic
Original: English

الجمعية العامة مجلس الأمن



مجلس الأمن
السنة الثامنة والخمسون

الجمعية العامة
الدورة الثامنة والخمسون
البندان ٣٧ و ١٥٦ من جدول الأعمال
الحالة في الشرق الأوسط
التدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي

رسالتان متطابقتان مؤرختان ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، موجهتان إلى
الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لإسرائيل لدى الأمم المتحدة

أكتب هذه الرسالة في أعقاب الهجوم الفلسطيني الإرهابي الأخير الذي ارتكب ضد
المواطنين الإسرائيليين.

فعلى الساعة ١٤/٢٠ (بالتوقيت المحلي) من يوم السبت ٤ تشرين الأول/أكتوبر
٢٠٠٣، وعشية يوم الغفران، أقدس أيام السنة اليهودية، ارتكب انتحاري فلسطيني من
الضفة الغربية، فجر نفسه، بحجرة في مطعم مزدحم بالرواد، قبالة شاطئ مدينة حيفا الواقعة
في شمال إسرائيل. وهز الانفجار القوي أرجاء المطعم مما تسبب في مقتل تسعة عشر مدنيا
من بينهم ثلاثة أطفال ورضيعة، وجرح ستين آخرين يوجد عشرات منهم في حالة خطيرة،
وقد أبيدت في الهجوم أسر بكاملها، من بينها أسرة الموغ من حيفا وخمسة أفراد من أسرة
زير - أبيب من كيبوتس ياغور.

ومطعم مكسيم الذي تعرض لهذا الهجوم يملكه إسرائيليون عرب ورواده من اليهود
والعرب في المدينة التي تتعدد فيه الأمثلة على عمل اليهود والعرب جنبا إلى جنب، وعلى
تعايشهم السلمي. وقد قتل في الهجوم أربعة عرب إسرائيليين اختلطت دماؤهم بدماء خمسة
عشر من مواطنيهم اليهود في صورة حية تثبت أن الإرهاب الفلسطيني عدو لحجي السلام في
منطقتنا.



وقد أعلنت المنظمة الإرهابية المسماة بمنظمة الجهاد الإسلامي الفلسطينية مسؤوليتها عن المجزرة. وتتخذ هذه المنظمة الإرهابية من دمشق مقرا لها، وهي تعمل بحرية انطلاقا من الأراضي الخاضعة للسلطة الفلسطينية. وهذا الهجوم هو أحدث هجوم في سلسلة هجمات إرهابية فظيعة ارتكبتها منظمة الجهاد الإسلامي في الأعوام القليلة الماضية. ومن الهجمات التي اقترفتها هذه المنظمة، المجزرة التي ارتكبتها في ٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٣ في مرقص في تل أبيب، وقتل فيها ٢١ مراهقا، والتفجير الذي قتل ١٨ إسرائيليا في قاطع مجيدو في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، والتفجير الذي نفذته في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر وأودى بأرواح ١٤ مواطنا، والهجوم الذي استهدف في ١٩ أيار/مايو مركزا تجاريا في مدينة الفولة الإسرائيلية وأودى بأرواح ثلاثة مدنيين وخلف أكثر من ٧٠ جريحا، والهجوم الذي قامت به في ٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٣ عندما فجر انتحاري حزامه الناسف في مقهى نتانيا وتسبب في جرح ٥٨ مدنيا.

وكما هو حال المنظمات الإرهابية الأخرى الناشطة في الضفة الغربية وقطاع غزة، تجد منظمة الجهاد الإسلامي التأييد والدعم لدى نظم في بلدان من المنطقة، يأتي النظامان السوري والإيراني في طليعتها. فقد عمل كلا هاتين الدولتين الراعيتين للإرهاب بصورة منتظمة، ومبينة، على نفس التقدم المحرز صوب السلام والاستقرار في منطقتنا حيث أنهما يوفران لمجموعة متنوعة من المنظمات الإرهابية، الملاذ الآمن، ومعسكرات التدريب، والإسناد اللوجستي. وكل عمل من هذه الأعمال يشكل في حد ذاته انتهاكا جسيما للقانون الدولي وقرارات مجلس الأمن المعتمدة بموجب الفصل السابع من الميثاق، وبخاصة القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١).

ولا تخفى على أحد الأدلة على هذا الدعم الحكومي للإرهاب الشامل. فمن المعروف للجميع مثلا أن الأمين العام لمنظمة الجهاد الإسلامي رمضان عبد الله صالح قائد إرهابي من بين عدة قادة إرهابيين آخرين يعملون بحرية انطلاقا من دمشق، يمدهم نظام الأسد بالحصانة والدعم. ومن المعروف أن السيد صالح قام في عدة مرات بتحويل أموال بمئات آلاف الدولارات من دمشق إلى الحسابات الشخصية لأعضاء منظمة الجهاد، مثل بسام السعدي المسؤول عن تمويل فرع المنظمة في جنين، الذي نفذ الهجوم في حيفا.

ومما يقيم الدليل أيضا على دعم سوريا للأعمال المتعمدة لقتل المدنيين، أن هناك في الأراضي السورية وفي لبنان الخاضع للاحتلال السوري، معسكرات لتدريب الجماعات الإرهابية كالجهاد الإسلامي، وحماس، وحزب الله. ومن بين هذه المعسكرات، معسكر عين صاحب قرب دمشق، الذي درب أعضاء من الجهاد الإسلامي وجماعات أخرى على شن

الهجمات الإرهابية. وقد أرسل هؤلاء بعد ذلك إلى الأراضي الخاضعة للسلطة الفلسطينية ومناطق أخرى، خططوا وارتكبوا أعمالهم الإرهابية، انطلاقاً منها. وقد ضربت إسرائيل معسكر عين الصاحب في رد إسرائيل الأخير الدفاعي المدروس، الذي استندت فيه إلى المادة ٥١ من الميثاق. ويأتي هذا الإجراء لمنع هجمات مسلحة أخرى ضد المدنيين الإسرائيليين، وبعد أن أبدت إسرائيل قدراً كبيراً من ضبط النفس بالرغم من الأعمال الإرهابية التي لا تحصى والتي قدمت لها سوريا الدعم والتسهيلات والتمويل. وهو يأتي أيضاً بعد أن دعت إسرائيل والمجتمع الدولي بأسره، سوريا مراراً إلى التوقف عن دعم الإرهاب والدخول في حوار سلمي وفقاً للقوانين. ومن المؤسف أن يجد مجلس الأمن أن من الضروري عقد جلسة لمناقشة هذا الإجراء المضاد للإرهاب، في حين أن المجلس لم يجتمع لتناول وإدانة عمليات القتل المبيتة التي تستهدف أرواح المواطنين الإسرائيليين، وبخاصة الهجوم الانتحاري في حيفا الذي أودى بأرواح ١٩ من المدنيين الأبرياء.

وإسرائيل، كأى دولة أخرى، من حقها ومن واجباتها الأساسية أن تدافع عن مواطنيها ضد هذه الهجمات أياً كان مصدرها. ولا مجال لازدواجية المعايير في هذه المسألة. وليس ثمة فرق بين العمل الأخير الذي قامت به إسرائيل ضد معسكر تدريب الإرهابيين في سوريا وبين ما اضطرت دول أخرى إلى القيام به مؤخراً - بتأييد من المجتمع الدولي - لمحاربة الجماعات الإرهابية والدول الراعية لها.

إن أمن دولة إسرائيل لن تقرره الدول الراعية للإرهاب أو قيادة فلسطينية رافضة للسلام. كما أن عملية السلام يجب ألا تصبح رهينة بين أيدي المنظمات الإرهابية والدول الراعية لها المصممة على سلب المعتدلين فرصة التفاوض على تسوية سلمية.

وتظل إسرائيل ملتزمة بالسلام ومستعدة للعمل مع أي قيادة في المنطقة تكون على استعداد لنبذ الإرهاب والوصول إلى تسوية عن طريق التفاوض. وستغتنم إسرائيل كل فرصة تسنح للوصول إلى اتفاق مع جيراننا. غير أن إسرائيل تعلمت، للأسف، من خبرة الماضي أن ما من خطة للسلام يمكنها الصمود بينما تحتفظ المنظمات الإرهابية بقدرتها على القتل والتشويه. فإحياء عملية السلام وإعطاء خريطة الطريق فرصة للنجاح، يجب على الجانب الفلسطيني أن يفي بالتزاماته في وضع حد لاستراتيجية الإرهاب البغيضة. فلا بد وأن تفهم القيادة الفلسطينية والأنظمة المارقة التي ترعى الإرهاب أن المجتمع الدولي لن يتسامح مع استمرار الإخفاق في الوفاء بالتزاماتها بمكافحة الإرهاب، ولن يفكر مطلقاً في إنشاء دولة فلسطينية تقوم على أساس من الإرهاب ورفض حقوق الآخرين في العيش في سلام وأمن في المنطقة.

وتهيب إسرائيل بالمجتمع الدولي أن يؤكد مجددا رفضه المطلق للإرهاب، وأن يرفض أي شيء لا يشمل تفكيك المنظمات الإرهابية بالكامل، وأن يستخدم سلطته لإجبار كل الأنظمة التي ترعى الإرهاب على الوفاء بالتزاماتها وفقا للقانون الدولي ولقرارات مجلس الأمن، وبخاصة القرار ١٣٧٣ (٢٠٠٠).

وأقدم إليكم هذه الرسالة متابعة للرسائل العديدة التي تسجل تفاصيل حملة الإرهاب الفلسطيني التي بدأت في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، وتوثق النشاط الإرهابي الإجرامي الذي لا بد من محاسبة الإرهابيين ومؤيديهم عليه محاسبة تامة.

وأكون ممتنا لو عملتم على تعميم نص هذه الرسالة باعتباره وثيقة من وثائق الدورة الثامنة والخمسين للجمعية العامة، في إطار البندين ١٥٦ و ٣٧ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) دان غيلرمان

الممثل الدائم